إذا الشعب يوما ما...

ممدوح حمادة

الشعب مفردةٌ إذا سمي في بلادنا باسمها مكانٌ ما فاعلم أن الشعب لا علاقة له بهذا المكان، فلن رأيت قصرا أطلق عليه اسم «قصر الشعب» فاعلم أن الشعب ممنوعٌ من الاقتراب منه أو النظر إليه أو حتى تخيل ما ومن في داخله، وإن الهدف الأول لجميع الإجراءات الأمنية المتخذة حوله عدم السماح لهذا الشعب بالوصول إلى بوابات. وإذا رأيت مؤسسة أطلق عليها اسم «مجلس الشعب» فاعلم أن الشعب هناك لا يجلس، وأن العلاقة الوحيدة بين الذين يلقون بمؤخراتهم على مقاعده والشعب هي روائحهم المقتطعة من قوت الشعب. وعندما يترشّح أحدُهم في انتخابات ما فإنه يفعل ذلك باسم الشعب، حتى وإن كانت الانتخابات تُحسم بالتزكية. وإذا رأيت جريدة تسمّى «صوت الشعب» فاعلم أن فيها من يكذب على هذا الشعب، فالشعب في بلادنا هو الكائن الوحيد الذي يتم امتطاؤه أكثر من الكائنات المخصصة لذلك، ويتم احترامه أقل من تلك الكائنات. وكل من ينوي ارتكاب إثم لا يتوانى عن جعله باسم الشعب. يحكمون على الشعب بوجودهم جاثمين على صدره مدى الحياة باسم الشعب نفسه، ويقرّرون الوصول إلى الحكم أيضا باسم الشعب. ويزكم أبو القاسم الشابي جازما أن الشعب إذا أراد الحياة يوما فلا بد أن يستجيب القدر، فهل القدر لا يستجيب لشعبنا لأن شعبنا لا يريد الحياة؟ أم أن أبا القاسم قد بالغ قليلا فيما قاله؟ وهنا يمكن أن نتذكّر قصة الضابط اليمني أحمد يحيى الثلايا، وكان قائدا للجيش اليمني في الخمسينيات، وتحالف مع الثوار الذين انتفضوا ضد حكم الإمامة، وقاد انقلابا على الإمام احمد الذي اتصف بالاستبداد وقام بتنصيب أخي الإمام مكانه، ولكن الانقلاب سرعان ما فشل نظرا لتعاون القبائل مع الإمام احمد وتم القبض على أحمد يحيى الثلايا، فسأله الإمام:

- كل شيء عندك، المال والسلطة وكل شيء، فلماذا تثور؟

- من أجل الشعب.

رد أحمد يحيى الثلايا فقال له الإمام:

- سأحضر الشعب إذا ليصدر حكمه عليك.

وفعلا جاء الإمام بحشود من الناس، وعندما سألهم

- ماذا نفعل بأحمد يحيى الثلايا؟

تعالت صيحات الجمهور من جنبات الساحة بحماس: اقتله.. اقتله.. اقتله..

فما كان من أحمد يحيى الثلايا إلا أن جال بنظاريه في الساحة، وأطلق جملته: لعن الله شعبا أردت له الحياة فأراد لي الموت. ..ونفّذ فيه حكم الإعدام.

وإذا كان ذلك قد حدث في اليمن في الخمسينيات من القرن المنصرم، فإننا الآن نكاد نرى هذا المشهد يتكرّر بأشكال مختلفة، وكلما يحتاج الحاكم إليه يكرّره، ففي الانتخابات يُساق الناس إلى صندوق الزور، ولا يتوانون عن الرقص بهذه المناسبة. وعند الحاجة، لإظهار شرعية الطغمة، يُساق الملايين إلى الشوارع في مسيرات تأييد، تعبيرا عن وقوفهم صفًا واحدا خلف القيادة الحكيمة، فلماذا يوافق الشعب على لعب دور مجاميع الكومبارس في تلك التمثيليات الهزلية؟ وهل يستطيع هذا الشعب أن يكون صاحب موقف موحد يؤهله للقيام بفعل «إرادة الحياة»؟

حسنا، يتهيأ لك أحيانا أن الشعب فعلها، وثار على الطغاة، ولكنه سرعان ما يمتطي منكبيه مختلف أنواع التجار والمنافقين، فلماذا نجح ذلك كله وبهذه البساطة؟ هل شعبونا عقيمة إلى هذه الدرجة؟ بالتأكيد لا، الأمر ليس كذلك، لأنه لا يوجد شعب عقيم، ولكن يوجد شعبٌ عطلت وخرّبت جميع محركاته الصالحة، لتجعل منه قوة قادرة على التأثير، فالقمع الممنهج الذي تمارسه الطغم المستبدة يدمّر أي قوة صالحة لقيادة المجتمع، وبالتالي يسهل انقياده ورضوخه، فهل سيتسنى لشعوبنا ومجتمعاتنا أن تشكل هذه القوة التي تمتلك القدرة على تفعيل المجتمع لم لا؟ من الصعب التكهن، ولكن يمكن الجزم بأن ذلك إن حدث لن يحدث في وقت قريب. وستبقى إضافة للطغمة عشرات القوى والمنظمات الخلبية تدّعي أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب، كل منها لغاياته التي إن وجد الشعب فيها، فإنه لن يحظى بأكثر من ذيل القائمة.

كيف لامرأة أردنية أن تكون سياسية؟

عطاف الروضان

في قاعة فاخرة، ضمت عددا لا بأس به من السيدات الناشطات والمهتمات بالشأن السياسي، منهن من شغلت فعلا منصبا سياسيا في مرحلة من حياتها العامة في الأردن، وأخريات يشغلن فعلا الآن منصبا سياسيا بشكل أو بآخر، صورة غنية بأفكار واتجاهات عدة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وبينهما من تراوح مكانا معتدلا في أفكارها وتوجهاتها، وأخريات يتلمسن طريقا للولوج إلى عالم التمكين السياسي للمرأة، الحديث الأبرز الدائر حاليا بين أوساط المهتمين والمهتمات بالمرأة، ضمن هموم وشجون أخرى. إنه موسم الحديث في الأردن عن آليات تحسين المشاركة السياسية للجميع، الجانب الأبرز في عمل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. والجو العام لا يبشّر بأن تخرج تلك الآليات المنتظرة إلى حيز القبول والرضا من الأردنيين والأردنيات جميعا، حتى لو اقترحت قانون انتخاب بوصفة معقولة، فالغضب والإحباط لم يتركا مجالا للنقاش وتبادل الرأي بشأن أبسط الأمور، فكيف إذا كانت عن الإصلاح وتنفيذه وقوانينه.

وكيف الحال بالحديث عن التمكين السياسي للمرأة، بل تمكينها بالمطلق الذي أصبح شأنا حساسا يثير، بلا مناسبة ولا سبب، حفيظة الناس، وإلغاء يشبه تماما فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي من باب أنه مثير للضحك! يظهر فيه شبان أردنيون يجيبون على قلب رجل واحد بالنفي، ردا على سؤال: هل شعبك فيه نساء؟ وكأن هذا استفتاء لا يُقاس عليه أبدا. ولا تحميها الحقيبة الحكومية أيضا التي سلّمت لها بإرادة ملكية من أن يتم الهجوم والتدقيق والتنمّر عليها أضعافا مضاعفة لزملاء رجال بالفريق الوزاري ذاته، الضعيف وغير القادر بتاتا على إرضاء الطموح والتغيير، فعدد النساء في الحكومات الأخيرة لم يتجاوز عدد أصابع اليد، ولم يكنّ يملكن قرارا مؤثرا في النهاية، حالهن كحال غالبية الفريق، هي علامة تجارية سياسية أردنية فارقة، فلماذا تتحمل فيها النساء العبء الأكبر؟

(كاتبة أردنية)

واصبح في نظر تيار واسع ومؤثر للأسف أن التمكين مضيعة للوقت، أو نكتة سمجة، أو أن ما وراءه وراء، وأن مؤامرة كبرى تُحاك بليل على المجتمع النزيه المحافظ عبر نسائه وإفسادهن ودعم تمرّدهن على قيمه وتقاليده، وأن لا بد لأي شأن أو قضية تتعلق بالمرأة عبيا أو حراما، وأن شيطان التمكين «وتكبير رأس النساء» يكمن في تفاصيل جهود كبيرة بذلت، وما زالت تبذلها مؤسساتٌ وحكوماتٌ وأفراد لإعطاء النساء، بغض النظر عن خلفياتهن الدينية أو الاجتماعية والعرقية، حيزا مناسبا إلى جانب الرجال في مجتمع يعاني أبناؤه من ضيق تلك المساحة من باب الإنصاف.

تعاني النساء في الأردن من تهميش وعنف واضح، لا تعكسه الأرقام بشكل كاف، فأحيانا يقيد الضحايا الخوف من الإفصاح أو عدم القدرة على الوصول إلى آذان منصتة مصغية وتتخذ خطوة عملية للحد من العنف بأشكاله، ويحيط بها العار إن تحدثت وأفصحت واشتكت عبر القنوات القانونية المتاحة، وهي تتساوى هنا إن كانت طفلة أو كانت ناشطة في حزب سياسية، فلا تحمي المرأة ممارستها للسياسة أو تقلّدها منصبا نيابيا أو حكوميا من التنمّر أو التطاول، ولا تشفع لها إرادة شعبية في اختيارها ممثلة لها، حتى لو عبر «الكوتا» الممارسة التفضيلية عبر القانون، لكي نضمن أن يكون صوتها موجودا، ففرص منافستها في الانتخابات تكاد تكون معدومة إذا تم إلغاء «الكوتا» ولا يعني تخلي سيدتين أو أكثر عبر التنافس الحر أن المجتمع يتقبل فوزها أو يسهله، فذلك استثناء لا يُقاس عليه أبدا. ولا تحميها الحقيبة الحكومية أيضا التي سلّمت لها بإرادة ملكية من أن يتم الهجوم والتدقيق والتنمّر عليها أضعافا مضاعفة لزملاء رجال بالفريق الوزاري ذاته، الضعيف وغير القادر بتاتا على إرضاء الطموح والتغيير، فعدد النساء في الحكومات الأخيرة لم يتجاوز عدد أصابع اليد، ولم يكنّ يملكن قرارا مؤثرا في النهاية، حالهن كحال غالبية الفريق، هي علامة تجارية سياسية أردنية فارقة، فلماذا تتحمل فيها النساء العبء الأكبر؟

(كاتبة أردنية)

20 عاماً على 11 سبتمبر... من هو الإرهابي؟

محمود الريماوي

تزامن الانسحاب الأميركي من أفغانستان مع قرب حلول الذكرى العشرين لأحداث 11 سبتمبر 2001 ، وكان ثمن الانسحاب (الكامل) تعهد حركة طالبان بالا تؤوي تنظيمات إرهابية، وعلى الأخص «القاعدة»، على الأراضي الأفغانية، وفقا لاتفاق وقّع في الدوحة. ولا يحسب المرء أن مراقبين دوليين يمكن أن ينتشروا في أفغانستان الشاسعة لرصد وجود هذه التنظيمات الإرهابية أو غيابها، أو أن تتيح المراقبة من الجو تحقيق هذا الهدف. علما أن صلات قربى ايديولوجية تجمع «طالبان» نفسها و«القاعدة» حتى تاريخه. والحال أن واشنطن نجحت خارج أفغانستان بتشكيل أوسع ائتلاف أمني دولي بمشاركة غالبية الدول لمطاردة «القاعدة» وتطويقها، كما نجحت في استقطاب التعاطف مع قرابة ثلاثة آلاف ضحية، نتيجة تفجيرات البرجين الكارثية، بينما كان الفشل من نصيب غزو أفغانستان، بل في قرار الغزو ذاته. كان الهدف من الخطة الأميركية والأممية في مكافحة الإرهاب جعل العالم أكثر أمناً، وتفادي تكرار الحوادث المروّعة. وقد تم بالفعل إحباط عشرات المخططات الإرهابية، إلى جانب وقوع أعمال إرهابية متعدّدة، وبالذات في عواصم غربية. وشيئا فشيئا، تقلص خطر «القاعدة» على الرغم من استمرار أنشطة متفرّقة لها. وكان ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المنبثق عن «القاعدة»، أحد أكبر أوجه الإخفاق، وبعد أن قطعت حملة مكافحة الإرهاب شوطا كبيرا. وقد أظهر البروز السريع والغامض لتنظيم داعش كيف أن هناك من يستغل حملة مكافحة الإرهاب لتحقيق أغراض سياسية، ولصرف الأنظار عن أدوار بعينها، تؤدّيها بعض القوى والدول لتحقيق غاياتها، فقد أسفر بروز هذا التنظيم الإرهابي في العراق أولا عن عملية تغليب واحتكار للقوة وإعادة هندسة ديمغرافية في هذا البلد تحت مسمّى مكافحة الإرهاب.

يستذكر المرء النقاشات التي ثارت عقب تفجيرات نيويورك، والتي دعا عديدون من أصحابها إلى وضع تعريف للإرهاب من أجل إضاءة الطريق، لكن هذه المطالبات ذهبت أدراج الرياح، إذ جرى التشبث بأن الإرهاب يعني، حصراً، أنشطة وممارسات لتنظيمات جهادية ومتطرّفة، تتمحور حول القاعدة ومن يشابهها. وشكّل ذلك أول خلخلة في المفاهيم، إذ تمت التضحية بالتعريف الكلاسيكي العام القائل إن الإرهاب هو «كل نشاط عسكري أو مسلح أو بلجأ إلى العنف ويهدد به، ويستهدف المدنيين والمرافق المدنية لتحقيق غايات عسكرية أو سياسية». وبطبيعة الحال، يشمل هذا التعريف «القاعدة» ابتداء وأولاً، لكنه يشمل كل ممارسة إرهابية أخرى، أيا كان مصدرها. وقد جاء حصر الخطر بتنظيم القاعدة، استجابة لدواعي معاقبة فريق بعينه هو من ارتكب تفجيرات نيويورك، فيما يعرف القاصي والداني أنه لا حدود للشرور الخطيرة ومصادرها في عالمنا، وأن العالم لم يكن آمنا قبل «القاعدة»، على الرغم من أن ظهور هذا التنظيم الإرهابي قد زاد من وتيرة المخاطر، ولكن من دون أن تنحصر المخاطر به.

لقد كان من شأن حصر الإرهاب بفئة بعينها أن انتشر رهاب الإسلام نظرا لدياثة المجرمين، ووقع مسلمون بلا عدد ضحايا هذه الفوبيا، ما مهّد لتضخم ظاهرة اليمين الشعبوي المتطرّف في الغرب، والذي يركز على المهاجرين عموماً، والمسلمين خصوصا. وفي تلك الأجواء، نجح دونالد ترامب في الوصول إلى البيت الأبيض مسنوداً من نسخ متطرّفة، تتمحور حول القاعدة ومن يشابهها، وشكّل ذلك أول خلخلة في المفاهيم، إذ تمت التضحية بالتعريف الكلاسيكي العام القائل إن الإرهاب هو «كل نشاط عسكري أو مسلح أو بلجأ إلى العنف ويهدد به، ويستهدف المدنيين والمرافق المدنية لتحقيق غايات عسكرية أو سياسية». وبطبيعة الحال، يشمل هذا التعريف «القاعدة» ابتداء وأولاً، لكنه يشمل كل ممارسة إرهابية أخرى، أيا كان مصدرها. وقد جاء حصر الخطر بتنظيم القاعدة، استجابة لدواعي معاقبة فريق بعينه هو من ارتكب تفجيرات نيويورك، فيما يعرف القاصي والداني أنه لا حدود للشرور الخطيرة ومصادرها في عالمنا، وأن العالم لم يكن آمنا قبل «القاعدة»، على الرغم من أن ظهور هذا التنظيم الإرهابي قد زاد من وتيرة المخاطر، ولكن من دون أن تنحصر المخاطر به.

لقد كان من شأن حصر الإرهاب بفئة بعينها أن انتشر رهاب الإسلام نظرا لدياثة المجرمين، ووقع مسلمون بلا عدد ضحايا هذه الفوبيا، ما مهّد لتضخم ظاهرة اليمين الشعبوي المتطرّف في الغرب، والذي يركز على المهاجرين عموماً، والمسلمين خصوصا. وفي تلك الأجواء، نجح دونالد ترامب في الوصول إلى البيت الأبيض مسنوداً من نسخ متطرّفة، تتمحور حول القاعدة ومن يشابهها. وشكّل ذلك أول خلخلة في المفاهيم، إذ تمت التضحية بالتعريف الكلاسيكي العام القائل إن الإرهاب هو «كل نشاط عسكري أو مسلح أو بلجأ إلى العنف ويهدد به، ويستهدف المدنيين والمرافق المدنية لتحقيق غايات عسكرية أو سياسية». وبطبيعة الحال، يشمل هذا التعريف «القاعدة» ابتداء وأولاً، لكنه يشمل كل ممارسة إرهابية أخرى، أيا كان مصدرها. وقد جاء حصر الخطر بتنظيم القاعدة، استجابة لدواعي معاقبة فريق بعينه هو من ارتكب تفجيرات نيويورك، فيما يعرف القاصي والداني أنه لا حدود للشرور الخطيرة ومصادرها في عالمنا، وأن العالم لم يكن آمنا قبل «القاعدة»، على الرغم من أن ظهور هذا التنظيم الإرهابي قد زاد من وتيرة المخاطر، ولكن من دون أن تنحصر المخاطر به.

> **يتم رفع يافطة مكافحة الإرهاب، لتسويغ ممارساتٍ إرهابية بحق مدنيين عُزّل**

وإيطاليا ودول أخرى، ووصل بعضهم إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، بعد التحولات التي أصابت الرأي العام. هكذا أخذت مكافحة الإرهاب تنحو، في جانب منها، نحو «مكافحة الإسلام والمسلمين»، على الرغم من أن الدول الإسلامية كانت الأسرع والأكثر تعاونا مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة «القاعدة» وما شاكلها. وتتطلع الأنظار الآن إلى ما أعلنته واشنطن عن عزمها على كشف وثائق سبق أن صنّفت سرية بشأن التحقيقات المعمقة في التفجيرات، وقد رحبت دول، منها السعودية، بهذه الخطوة المزمعة، نظرا إلى أن عددا من مرتكبي تفجيرات البرجين ينتمون إليها. وفي هذا السياق، حصرت دول الخطر الإرهابي بأفراد وجماعات وتنظيمات من دون الدول، كما استثمرت حالة رهاب الإسلام والمسلمين، كي تتصرّف وفق ما يحلو لها. وقد شهدنا خلال العقدين الماضيين أحداثا مريعة، حيث انبرى بلد، مثل ميانمار، للتنكيل بمئات الآف من المسلمين المعروفين بالروهينغا، وإحراق قراهم والعمل على استئصالهم. ووقفت، للحق، دول غربية ضد هذه الممارسات الإرهابية الشنيعة، بينما أيدتها دول أخرى مثل روسيا والصين. ورأينا في سورية حربا ضروسا على المدنيين، بما في ذلك إلقاء البراميل المتفجّرة على الأحياء السكنية واستخدام الأسلحة الكيميائية، ودفع نسبة كبيرة من المواطنين تقدر أعدادها بالملايين إلى التماس اللجوء خارج أوطانهم، وذلك كله تحت مسمّى مكافحة الإرهاب، وقد تم هذا الأمر برعاية إيران وروسيا ومشاركتهما النشطة، وبدعم دبلوماسي صيني. وشهدنا سحق المتظاهرين في إيران سنوات، وكذلك في العراق ولبنان على يد قوى تدّعي مشاركتها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وواصلت إسرائيل حربها على قطاع غزة المحاصر والفتك بالمدنيين والمنشآت المدنية، بدعوى مكافحة الإرهاب، كما واصلت دولة الاحتلال انتهاكاتها الفظة والخطيرة للمقدسات الإسلامية، وخصوصا المسجد الأقصى في القدس، وعلى أيدي مليشيات مسلّحة من المستوطنين، في وقت أصبح فيه التنكيل بالمسلمين موضة دولية سارية. وسُنّت الهند، تحت قيادة حزب جاناتا، قوانين، وارتكبت انتهاكات واسعة بحق ملايين المسلمين فيها، وأجّجت صراعا دينيا لا تمويه فيه، ضاربة عرض الحائط بقيم المواطنة والحريات الدينية والتعدّدية السياسية والفكرية والتعايش بين المكونات العرقية والدينية التي اتّسمت بها الحياة في الهند عقودا.

وفي جميع هذه الحالات، يتم رفع يافطة مكافحة الإرهاب، لتسويغ ممارسات إرهابية بحق مدنيين عُزّل. ولحسن الطالع والتدبير أن المفاهيم الفضفاضة والملتبسة لمكافحة الإرهاب والنزعة نحو شيطنة اتباع الدين الثاني في العالم قد أخذت تنحسر أخيرا، وبالذات مع صعود جو بايدن والديمقراطيين إلى البيت الأبيض في واشنطن، غير أن السجال لن يتوقف أمام محاولات حرف مكافحة الإرهاب عن أهدافها.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير سعد المهندي

عن التفسير الثقافي للتجربة الأفغانية

رضوان زيادة

بعد سيطرة حركة طالبان على كابول، وانهيار الحكومة الأفغانية التي دعمتها ومولّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة، ساد جدل كبير داخل الولايات المتحدة بشأن ما يسمى فشل تجارب «بناء الأمم»، فبعد عشرين عاما من الوجود العسكري، وصرف أكثر من تريليون دولار، عادت أفغانستان إلى حكم «طالبان»، وكأن العشرين عاما الماضية لن تترك أي أثر على أفغانستان وشعبها.

ركز المنظّرون، وخبراء أفغانستان كما يقال عنهم، على عامل رئيسي واحد، وهو التفسير الثقافي، بمعنى أن كل ما جلبته معه الولايات المتحدة فشل في تغيير طبيعة المواطنين الأفغان وثقافتهم وسلوكهم السياسي والاقتصادي، وبدا أن معظمَ كثيرين مقتنعون تماما بهذا التفسير. لا أقول هنا إن الثقافة لا تحمل شيئا من الإجابة، بل إنها كذلك بكل تأكيد. ما أقوله هو عدم السقوط في فخ الاستسهال ورد كل شيء إلى الثقافة. ..

كان البروفيسور جيرت هوفستد قد قدّم واحدة من أكثر الدراسات شمولا عن كيفية تأثير القيم في علاقتها بالثقافة، وأصبح كتابه «أبعاد الثقافة» (1980)، مؤسسا للبحث المقارن بين الثقافات. طوّر فيه أول نموذج تجريبي لـ«أبعاد» الثقافة الوطنية، وبالتالي وضع نموذجًا جديدًا لمراعاة العناصر الثقافية في الاقتصاد الدولي والاتصال والتعاون.

يقول هوفستد إن مفهوم «الثقافة» مثير للجدل للغاية في العلوم الاجتماعية، ذاته، الضعيف وغير القادر بتاتا على إرضاء الطموح والتغيير، فعدد النساء في الحكومات الأخيرة لم يتجاوز عدد أصابع اليد، ولم يكنّ يملكن قرارا مؤثرا في النهاية، حالهن كحال غالبية الفريق، هي علامة تجارية سياسية أردنية فارقة، فلماذا تتحمل فيها النساء العبء الأكبر؟

(كاتبة أردنية)

تتطور وتتطور بمرور الوقت. ولذلك مؤكد أن التطور الثقافي للمجتمع الأفغاني لم يتوقف عند حركة طالبان قبل عشرين عاما، كما أن الوجود الأميركي هناك ساهم، بكل تأكيد، في إيجاد عوامل ثقافية تفاعلت داخل المجتمع الأفغاني. ولذلك، من الصعب جداً القبول بأن المجتمع الأفغاني عاد ببساطة إلى قواعده الثقافية مع وصول «طالبان» إلى السلطة، لا سيما أن هذه الحركة سيطرت على كابول وأفغانستان كلها بقوة السلاح، وليس عبر أخذ آراء الناس أو بالمفاوضات، كما أن الحكومة التي شكلتها كانت مجرد حكومة طالبانية محضة لقيادات عسكرية سابقة، وضعتها الآن في الحكم، بغض النظر عن خبرتها في الحكم، لكن هدفها الأساسي هو تطبيق الشريعة، كما كتب رئيس الحكومة (المؤقتة) الملا محمد حسن أخوند في رسالته الأولى إلى أعضاء حكومته.

بالتأكيد، ستصطدم هذه الحكومة بالمجتمع الدولي الذي له شروط واضحة، من الصعب على «طالبان» قبولها.

ويرى صاحب المقالة أن مرحلة البراغماتية داخل «طالبان» صعبة جداً، فهي حركة يتغلب فيها الأيديولوجي على البراغماتي.

والذلك ليس متوقعا حدوث أي انعطافات داخل الحركة باتجاه القبول بشروط المجتمع الدولي. ولذلك يمكن القول إن الثقافة الأفغانية متنوعة ومتعدّدة، وبحدّ التنقاش أكثر عبر التداول محاولة تعريف الثقافة. وإذا كانت الثقافة شيئًا ثابتًا، فلا تتغير أبدًا، وما إذا كان من الممكن أن تكون الحركة الأكثر تنظيما وتسليحا (طالبان) استطاعت استبدال فشل حكومي ومؤسساتي لم يكن له دور في حماية المؤسسات الأفغانية بحركة أصولية ترغب بعودة أفغانستان إلى العامل الرئيسي للأداء الاجتماعي، حسب غلومير.

لكل مجتمع ثقافته الفريدة التي تتطوّر

> **التطور الثقافي للمجتمع الافغاني لم يتوقف عند حركة طالبان قبل عشرين عاما**

حكم تخيلي شرعي، لا وجود له إلا في عقول قادة «طالبان».

لم تترسّخ ثقافة السلام في أفغانستان في بلدٍ اعتاد الحروب والجبال والغزاة. ولذلك لم يكن صعبا تخيّل أن حركة طالبان كغيرها ستركل، لكنها ستترك ندوبا كثيرة على وجوه النساء والأطفال، وهو ما من شأنه أن يعزّز فكرة الصراع المضاد لفكرة السلام.

كان التركيز النظري الرئيسي لبولدينغ في هو فكرة السلام عملية يومية، تحدّث فكرة السلام عملية مملة وثابتة وراسخة. هناك تترسخ عملية السلام في الثقافة التي يقوم عملها على «التعزيز الشخصي للسلام»، فنظرية السلام هذه تشكيل التفاهمات والسلوكيات، وإعادة تشكيلها، للتكيف مع عالم متغير باستمرار، والحفاظ على الرفاهية للجميع.

لن يطول الوقت طويلا قبل أن يجد الغرب نفسه مدعوًا إلى التدخل عسكريا في أفغانستان، إذا ما نشأ أي عمل إرهابي. وبالتالي، كانت لم نتعلم من دروس الماضي، أن الثقافة الأفغانية ستبقى تعيش في صراع داخلي حول الهوية، قبل أن تجد طريقا إلى التصالح مع ذاتها. ولا أعتقد أن هذا باليوم القريب.

(كاتب سوري في واشنطن)

خريف البطريرك الفلسطيني

سعيد زيداني

1.

في خريف حياة البطريرك الفلسطيني وحكمه، تردّت أحوال البلاد والعباد كثيراً: الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، ذلك الانقسام الذي حدث في عهده، يتجذّر أكثر وأكثر. العملية السياسية/ التفاوضية مع الطرف الآخر مجمّدة منذ أكثر من عقد. منظمة التحرير الفلسطينية هرمت وتلفظ أنفاسها الأخيرة، والفصيل الأكبر والأهم وزنًا وعدًا الانتخابات الرئاسية والتشريعية الكاذب بين ثلاث قوائم انتخابية متناحرة. التطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية، اثنتان في الخليج واثنتان في إفريقيا، ينمو ويصطب عوده. السفارة الأميركية انتقلت من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس «الموحدة» بعد أكثر من عشرين سنة من التردّد والتأجيل. حقوق الفلسطينيين، الفردية منها والوطنية، تنتهكها ليل نهار سلطات الاحتلال والمستوطنون في الضفة الغربية. وتشن الحروب المدمرة تباعًا على قطاع غزة المحاصر، جديدها في شهر مايو/ أيار الماضي. وعن الفساد الإداري والمالي فالحديث يطول. .. وهكذا.

وعلى الرغم من خريف حياته وخريف حكمه، وما يقترن به وينساب عنه من الأهوال وتردّي الأحوال، ما زال البطريرك الفلسطيني يمسك بيديه الواهنتين الخيوط الرئيسية كلها: فهو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو رئيس السلطة الوطنية، وهو المشرع في غياب المجلس التشريعي، وهو رئيس الفصيل الأكبر والأهم، وهو من يعيّن القضاة ومديري الهيئات التحكومية ورؤساء الأجهزة الأمنية. باختصار، هو صاحب القول الفصل في الشأن العام والأمن العام والمال العام. ولأن البطريرك يحمل مثل هذه الصلاحيات الواسعة، فهو مسؤول سوءًا، وإن لم يكن المسؤول الوحيد أو الرئيس أحيانًا، عمّا آلت إليه أحوال الفلسطينيين، سواء داخل المناطق المحتلة منذ عام 1967 أو في بلدان اللجوء والشتات. وبصورة خاصة، وبحكم موقعه الخاص، هو المسؤول الأول عن تهميش القضية الوطنية الفلسطينية، إسرائيليًا وعربيًا ودوليًا، جزئيًا على الأقل بسبب إصراره على وسائل وأفعال نضال لا تكلف الاحتلال كثيرًا، مادّية كانت هذه التكاليف أو غير ذلك، اللهم إذا استثنينا الشكوى المقذعة لمحكمة الجنايات الدولية (يدخل هذا الاستثناء في حساب حسنات البطريرك الفلسطيني).

ما العمل؟ .في الآونة الأخيرة، وعلى خلفية تردّي الأحوال العامة، تتعالى وتتنامى الأصوات التي تنادي برحيل البطريرك الفلسطيني، خصوصا بعد قراره تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموعودة، تلك الأصوات المتعالية والمتناسلة لا ترمي، كما أفهم وأجزم، إلى استبداله ببطريرك آخر أو برهط من البطاركة. ما ترمي إليه تلك الأصوات، في اعتقادي، هو التأكيد على ضرورة تجديد شرعيات المؤسسات والهيئات التمثيلية الفلسطينية العليا، تلك الشرعيات التي تآكلت وتهاوت بعد الزمن، والتي لا يتم تجديدها إلا بالانتخابات النزيهة والدورية، فعلى مستوى السلطة الوطنية، يتطلب تجديد الشرعية عقد الانتخابات للرئاسة وللمجلس التشريعي وللبلديات والمجالس القروية، أمّا على مستوى منظمة التحرير، فإن تجديد الشرعية يتطلب أساسًا عقد الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني أينما أمكن ذلك، وذلك بعد أن يتم التوافق على العدد الكلي لأعضائه، كما على توزيع الحصص من الأعضاء على التجمعات الفلسطينية المختلفة، سواء داخل حدود الوطن أو في بلدان اللجوء والشتات. هذا ما يريده ويناديّ به، كما أفهم وأتعاطف، نساء ورجال فلسطين، الحريصون بدورهم على شرعية التمثيل وعلى استقامة الممثل وكفاءته، كما على تجديد حيوية العمل الوطني والمشروع الوطني.

2.

مجلس وطني فلسطيني منتخب حسب الأصول هو، في نظر الكاتب، ما يجب المناداة به وتركيز بؤرة الاهتمام عليه تحديدًا. فإضافة إلى اختيار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأعضائها، فإن المجلس الوطني هو صاحب الاختصاص الأصيل في البتّ في القضايا الوطنية الرئيسة التالية، والتي لم يعد البتّ فيها يحتمل مزيدًا من التأجيل أو الانتظار:

أولًا، اتخاذ القرار(ات) بشأن علاقة الاتصال والانفصال بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. بكلمات أخرى، التأكد من الفصل الوظيفي بين السلطة والمنظمة على مستوى الاختصاصات والرؤساء والكوادر والميزانيات، كما على مستوى الأجهزة الأمنية التابعة لكل منهما. إذ لا يعقل استمرار الخلط القائم بينهما على هذه المستويات المختلفة، ذلك الخلط الذي كان من نتائجه الكارثية تهميش المنظمة وتجفيف مواردها البشرية والمالية على حد سواء. جدير ذكره أن الفصل الوظيفي المنشود لا يعني أو ينتج عنه فصل سياسي غير حميد العواقب. وفي هذا الصدد أقول: قد يكون من الضروري نقل مقر قيادة المنظمة من رام الله إلى غزة أو إلى موقع آخر خارج حدود الوطن، بدلًا عن بقائها تحت رحمة الاحتلال وعيونه الساهرة.

ثانيًا، اتخاذ القرار(ات) بشأن الرؤية السياسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومثل هذه الرؤية السياسية، بعد إقرارها أو تعديلها، يجب أن تكون ملزمة لأي طرف فلسطينيّ مفاوض أو منفذ، بمعنى أن أي اتفاق مرحلي أو نهائي لا يتم التوصل إليه بالمفاوضات يحتاج مصادقة المجلس الوطني كي يصبح ملزمًا أو نافذًا.

ثالثًا، التأكد من التزام فصائل المقاومة كلها بتبني أشكال وأفعال نضال ميداني تتسم بالفعالية (أي الكلفة العالية للطرف الآخر) والتوافق مع أحكام القانون الدولي (بحظر استهداف المدنيين، مثلًا)، مع ضرورة أخذ خصوصيات الفلسطينيين النابعة من اختلاف أوضاعهم السياسية/ القانونية بالجدية اللازمة.

رابعًا، اتخاذ القرارات والإجراءات التي تؤكد التزام جميع المؤسسات والهيئات التمثيلية، الرسمية وغير الرسمية، بمبادئ العملية الديمقراطية وقيمها، وفي مقدمتها الانتخابات النزيهة والدورية، استقلال القضاء ونزاهته، واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

وإذا كان الأمر كذلك، أي إذا كان المجلس الوطني هو صاحب الاختصاص الأصيل للبتّ في القضايا الواردة أعلاه وغيرها، ينتج مباشرة أن لإعادة بناء المجلس على أسس ديمقراطية وتشاركية الأولوية على إعادة بناء بقية المؤسسات الوطنية ديمقراطيًا. والأولوية التي اتحدث عنها هي أولوية الأهمية، وليست الزمنية، أولوية الأهمية المشتقة من أن المجلس الوطني أعلى هيئة تمثيلية للفلسطينيين جميعًا. أضف إلى ذلك، أن الاتفاق على إعادة بناء المجلس الوطني على أسس أصول يزيل عوائق كثيرة تعترض سبيل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والتزام الفرقاء المتخاصمين بنتائجها. كما أن الاتفاق على إعادة بناء المجلس الوطني يذلل صعابا كثيرة تعترض طريق تجاوز الانقسام البغيض بين شطري الوطن، الضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا زمنيًا، فمن الواضح أن الأسبقية أو الأولوية ستكون لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وبرئاسة المجلس الوطنية. وفي جميع الأحوال، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن إعادة بناء المجلس الوطني على أسس ديمقراطية وحدها (على أهميتها الذاتية والآنية) لا تشرعن السلطة الوطنية، وانتخابات لرئاسة السلطة الوطنية ومجلسها التشريعي وحدها لا تشرعن المنظمة، ولا تجدد، بالتالي، حيوية المشروع الوطني.

> **في غياب إعادة بناء المجلس الوطني على أسس ديمقراطية قويمة، ما يتّخذ من قرارات باسم منظمة التحرير يظل خارج الشرعية**

ختامًا، في خريف حياته وخريف حكمه، يقف البطريرك الفلسطيني أمام الخيار الصعب، وربما الأصعب: إما أن يرحل طواعية أو أن يعرف كيف يقود عمليتي تجديد شرعية رئيس السلطة الوطنية ومجلسها التشريعي بالانتخابات، وإعادة بناء المجلس الوطني على أسس ديمقراطية وتشاركية، بالانتخابات حيث أمكن ذلك، وبالتوافق حيث تعذّر ذلك. أما التعطيل أو المزيد من التأجيل بذريعة أن إسرائيل ترفض مشاركة المقدسيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية كما كان في السابق، أو بذريعة أن حركة حماس تأبى الاعتراف مسبقًا بقرارات الشرعية الدولية أساسًا لحل الصراع، فلم يعد مقنعًا أو مقبولًا بنظر عقلاء كثيرين، غني عن القول إن المناديين برحيل البطريرك الفلسطيني هذه الأيام قد فقدوا الأمل بقدرته على، أو بصدق رغبته في إنجاز هاتين المهمتين. أمّا عبء إثبات عكس ذلك فيقع مباشرة على كاهل البطريرك والمدافعين عنه. ولكن واضحًا، أخيرا، في غياب الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فإن الانتخابات النزيهة والدورية، استقلال القضاء ونزاهته، واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

في خريف حياته وخريف حكمه، يق

عشر سنوات من «العدالة والتنمية» في المغرب

عبد الدين حمروش

انقضت، بحلول الثامن من سبتمبر/ أيلول الجاري، عشر سنوات على رئاسة حزب العدالة والتنمية الحكومة في المغرب. عشر سنوات لم تكن هيِّنة، من حيث طول العمر الحكومي الذي أدركه الحزب «الإسلامي»، وحيث كثافة الزمن السياسي الذي شغله بامتياز. لم يسبق أن عرف المغرب، منذ ما سمي «التناوب التوافقي»، هيمنة حزب واحد على المشهد السياسي، بالدرجة التي صارت لـ«العدالة والتنمية». ويمكن عدّ تجربة الحزب، في بُعديْها السياسي والحكومي، إحدى أبرز التجارب المغربية، في ما واكب انبثاقها من سياقاتٍ وإشكالات، وما رافق سيرورتها من قضايا وأسئلة. بعد ولايتين حكوميتين متتاليتين، من المتوقع أن يدخل المغرب في ركودٍ سياسي، في انتظار ما قد يعِدُ به «اليسار غير الحكومي»، إن هو ابتعد عن سجالاته السياسية الزائدة، وانقساماته التنظيمية الحادّة. الممارسة السياسية، ومن ثمّ الحكومة السياسية، منذورتان للخفوت مغربياً، في ظل وجود عناصر بُنيوية تنال، باستمرار، من رصيد «الثقة» بالعمل السياسي.

بعد انتخابات 8 سبتمبر، المحلية والجهوية والتشريعية، لن يعود «العدالة والتنمية» إلى ما كان عليه، بعد التي أعقبت ما سُميت «حركة 20 فبراير»(2011)، وما جرى في إثرها من تعديلاتٍ دستورية. ويبدو أن ترؤس الحكومة ولايتين متعاقبتين، قد أدّى إلى إنهاك الحزب، وبالتالي ساهم في النّيْل من رصيد مقبوليته، لدى القريبين من خطه السياسي، وخصوصاً من مُنتسبي الطبقة الوسطى «المُحافِظة». التناوب الديمقراطي، في التداول على تدبير (تسيير) الشأن العام، وإن تعدّدت الولايات الحكومية، هو القاعدة العامة. ليس بمقدور أي حزب، في ظل وجود تعدّدية حزبية حقيقية، أن يستبد بسلطة القرار الحكومي إلى الأبد. يبدو أن هذا التحليل طبيعي، إذا وقفنا عند حدود الإعلان عن المبادئ العامة، في مثل هذه الأمور ذات الصلة بالشأن العام. ولكن، هل هذا هو كل ما كان وراء فشل «العدالة والتنمية»، الحزب الأغلبي خلال الولايتين الأخيرتين، في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة؟

حتى قبل أن تخرج نتائج الانتخابات، كان في الوسع ملاحظة وجود مزاج شعبي عام، يُنكر على الحكومة أداءها الضعيف في أكثر من مِلَفّ، بل وتراجعها عن عدد من المكاسب. ومن المفارقات الكبرى والغريبة أن مَن يعبِّر عن هذا المزاج الساخط هم من أغلبية رافضي المشاركة في التصويت. ولذلك، غالباً ما لا يكون لهذه الأغلبية «المُقاطعة» تأثير ملموس على خريطة هذه الاستحقاقات. «العدالة والتنمية» يربح أكثر، في وجود إقبال على الاقتراع أقلّ. وقد اعتُبر هذا من العوامل الرئيسة التي وصلت بالحزب إلى الحكومة، خلال استحقاقات 2016. لكن، ما يحصل مع «التجمع الوطني للأحرار» تحت قيادة الملياردير عزيز أخنوش، بات يربك الخريطة السياسية، رأساً على عقب. لنخرج من الإطار العام، ولنحاول الخوض في المبرّرات الموضوعية التي أفقدت الحزب الإسلامي سعة مقبوليته التي كانت له خلال مرحلة ما بعد «الربيع العربي»، مع افتراض وجود انفتاح ديمقراطي داخل العملية الانتخابية. كل ما يُساق بخصوص أخنوش، أي في ما اتُّهم به حزبه من استعمال المال الانتخابي، إضافة إلى استعانته بـ«الإدارة»، يمكن تأجيل التقصّي والبحث فيهما إلى حين. الآن، يُراد الوقوف على العوامل الموضوعية، التي وقفت في وجه «العدالة والتنمية»، من دون الظهور بمظهر الحزب القائد للأغلبية، الأمين لمبادئه وخطه السياسي، والوفي لعناصر رؤيته الإصلاحية.

لم ينخرط «العدالة والتنمية» في دينامية حركة 20 فبراير، المُطالبة بـ«محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد». بل على النقيض من نظيرته جماعة العدل والإحسان التي تحظى بصوت مسموع لدى طيف واسع من الإسلاميين، هي الأخرى، حذّر الأمين العام للعدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، مُنتسبي الحزب من مغبّة المشاركة في فعاليات «الحركة» الشبابية، غير أن ثمار «الربيع المغربي» سيجنيها «إخوان بنكيران»، بعد التعديلات الدستورية التي أدّت إلى انتخاباتٍ سابقةٍ لأوانها، أفرزت «العدالة والتنمية» متصدّراً أول، من حيث نسبة المقاعد المُحصَّل عليها. تكاد الأمور تتشابه بين الإسلاميين، بمشرق الوطن العربي ومغربه، في طريقة تعاطيهم مع أحداث الربيع العربي. ومما تجب الإشارة إليه أن وجود «مَلَكِيَّة» مغربية مستقرة، لها من الشرعية التاريخية الرصيد الأوفر، قد ساهم في أن تأخذ تلك الأحداث مساراً إيجابياً، بعد خطاب 9 مارس/ آذار 2011.

لقد اختزل «العدالة والتنمية» شعاره في «مُحاربة الفساد». ومن المثير للانتباه أن هذا الشعار، في أصله، كان لحركة 20 فبراير. والأكثر إثارة للانتباه من ذلك أن شعار الحزب، الذي بنى عليه حملته الانتخابية لاستحقاقات 2011، يبدو أنه لا يُشكِّل إلا الجزء الأول من شعار «الحركة»، أي من دون تضمُّن «إسقاط الاستبداد» بالطبع. المدى، الذي بات ينظر إليه قياديو الحزب، حينذاك، كان واضح المسار والمعالم. ولذلك، كان مفهوماً، بالنسبة لأي محلّل سياسي، «مَاذا» كان يُقصد بشعار آخر: «الإصلاح في ظل الاستقرار». الحاجة إلى التّطبيع مع الدولة، وعدم الدخول في أي تنازع مع الملك حول الصلاحيات، استنفدا «المساحات» التي حصّلتها رئاسة الحكومة، بعد تعديلات 2011 الدستورية.

يمكن قراءة تردد الحزب في تَوجُّهيْن لبنكيران (خلال ولايته الحكومية)، عبر ما كانت تختزله خطاباته المتضاربة: فهو لا يكلّ من التنديد بما يسميها «التماسيح والعفاريت» (في كناية مجازية عن الدولة العميقة) من جهة، ولا يكلّ من توصيف نفسه بأنه «موظف» لدى الملك، من جهة أخرى. أصول الخطاب المزدوج لـ«عدالة والتنمية»، الذي استمر في عهد سعد الدين العثماني أميناً عاماً، يمكن تبريرها بالإحالة إلى ما عاناه الإسلاميون، بعد أحداث الدار البيضاء الإرهابية (16 مايو/ أيار 2003)، حين كان مُعظم الأصوات السياسية والإعلامية يتجه إليهم بالاتّهام، غير أن الخشية من شبهة خدمة أجنداتٍ غير وطنية، بحكم انتمائهم الإيديولوجي الإسلاموي، سيدفع بهم إلى محاولة التماهي مع الدولة، مهما كلفهم ذلك من أثمانٍ باهظة.

صحيحٌ، الدولة فوق الحزب. لكن الحزب وُجد لخدمة الدولة، من منطلق مقاربة معينة لخدمة الشأن العام من جهة، وخدمة المصالح العليا للبلاد من جهة أخرى. وبالطبع، كل حزب يختلف عن الآخر، على مستوى طبيعة المقاربة المطلوبة. وإلا لما وُجدت الأحزاب، في تعدّديتها واختلاف مرجعياتها ومشاريعها، أصلاً. البراغماتية، التي بدون حدود، هي التي أفرزت حزباً مختلفاً، بالمقارنة مع الحزب الذي نال ثقة الناخبين. هكذا، يكون «إسلاميو الحكومة» قد أهدروا على المغاربة قراءة تقدّمية للدستور الجديد. ويظهر أن عدم التخلّص من «عقدة النشأة»، إضافة إلى الرغبة المستبدّة بالتطبيع مع الدولة، أفقدا الحزب طراوة الخطاب، وحسّ المبادرة، وجرأة الممانعة. كان متوقعاً أن يسقط الحزب سقوطاً حرّاً في أتون «البراغماتية» الفجّة التي لم تُفوِّت الفرصة لتعصف بالأسس والمنطلقات المرجعية.

يمكن العودة إلى بعض «العناوين» الكبرى التي من شأنها أن تلخّص كيفية التعاطي السلبي للأمين العام للحزب (وهو على رأس الحكومة) مع قضايا حارقة، كان يشكل الموقف المبدئي منها ركائز مرجعيتهم الإسلامية: لغة التعليم، تقنين إنتاج القنّب الهندي، التطبيع مع الصهاينة.. إلخ. كانت الحكومات، التي رَأسَها «العدالة والتنمية»، تكنوقراطية في جوهرها. البُعد السياسي المفترض لتلك الحكومات يكاد يغيب. ولذلك، لم يلحظ المواطن أي توجهاتٍ جديدةٍ في مقاربة مشكلات البلاد، في ملفاتٍ اجتماعيةٍ واقتصادية وحقوقية عديدة. وحتى بالمقارنة مع حكومة الاشتراكيين، في عهد عبد الرحمن اليوسفي، خلال ما عُرف بـ«التناوب التوافقي»، فقد ظل سقف النتائج المحصلة منخفضاً بالمقارنة.

> كان في الوسع ملاحظة وجود مزاج شعبي عام، يُنكر على الحكومة أداءها الضعيف في أكثر من مِلفّ
>
> لم ينخرط «العدالة والتنمية» في دينامية حركة 20 فبراير، المُطالبة بـ «محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد»

ما الذي يعنيه وجود «إسلاميين» على رأس الحكومة المغربية؟ أعتقد أن لا شيء يعنيه ذلك، بالاحتكام إلى كيفية تدبير (إدارة) الملفات في أكثر من مجال، وبالاحتكام إلى النتائج المتواضعة. مؤكّد أن المغاربة كانوا بإزاء حكومة يرأسها مُحافظون، بتوجهات تكنوقراطية واضحة، تستلهم حلولاً لمشكلات البلاد من كتاب «الليبرالية الجديدة» (حتى لا نقول المتوحشة). وفي هذا الإطار، لم يكن الحزب الإسلامي ليختلف عما تَقدَّمَه من أحزاب، خلال الولايات الحكومية السابقة (مع استثناء بسيط شكّلته حكومة اليوسفي).

عن أي إصلاح استمر «العدالة والتنمية» في الحديث إلى المغاربة، وفي سياق يزداد فيه الإجهاز على عدد من المكتسبات (إلغاء المقاصّة، رفع سن التقاعد، التعاقد في الوظيف بدل الترسيم.. إلخ)؟ من المعلوم أن «الربيع العربي» انبثق، في مُعظم الدول العربية التي شهدته، من رحم سياقات أفرزتها لحظة ثورية. غير أن طريقة مقاربة أسئلة ذلك «الربيع»، مغربيّاً، حوّلته إلى لحظة إصلاحية، كان في الوسع أن يجنيها المغاربة جميعاً، تحت قيادة «العدالة والتنمية»، في ولايتين حكوميتين متعاقبتين، غير أنه، مع استمرار الاحتكاك بقضايا الشأن العام، في وجود ائتلاف حكومي غير منسجم، يهيمن عليه وزراء السيادة والتكنوقراط، ستؤول الأمور برئيس الحكومة إلى التنازل عن عدد من مسؤولياته. والمفارقة أن نجاحات الحكومة باتت تنسب إلى أولئك الوزراء، وليس إلى وزراء «العدالة والتنمية»، بالنظر إلى إشراف أخنوش ووزراء حزبه على أهم القطاعات المُنتجة.

في ظل «الإصلاح»، الذي رفع شعاره قياديو الحزب والحكومة، تحت السقوف الواطئة لما يسمَح به النسق السياسي القائم، لم يكن بالإمكان لمتصدّر للأغلبية أن يبادر بشيء، يشذّ عن السياسات العمومية المُتَّبعة. ولذلك، لن يفاجئ المغاربة أن الملياردير، عزيز أخنوش، الذي التحق بحزب التجمع الوطني للأحرار حديثاً، واحتل رابعاً في استحقاقات 2016، سيكون الرئيس الفعلي للائتلاف الحكومي. كما أن المغاربة لم يفاجأوا حين تنازل سعد الدين العثماني عن خطوط بنكيران «الحمراء»، وقَبِل بتلبية جميع شروط أخنوش، مقابل تشكيل الحكومة (على جُثَّة سَلفه بنكيران). وأيضاً، لم يفاجأوا حين وجدوا «الاتحاد الاشتراكي»، الذي بالكاد شكّل فريقه النيابي، يشغل الموقع الثالث في الدولة «رئاسة البرلمان». ومرة أخرى، وبالطبع، لم يفاجئ المغاربة أن «أحرار» أخنوش تصدّر المَشهد السياسي، خلال استحقاقات سبتمبر/ أيلول الجاري.

ألم تكن هناك حاجة إلى رفع شعار الإصلاح السياسي، بالنسبة لمن عانوا «بلوكاج» تشكيل الحكومة أكثر من أربعة أشهر؟ أو ليس الإصلاح السياسي المدخل الرئيس للانتقال الديمقراطي في البلاد، بعد معاينة كثير من عناصر النقص والخلل في النظام السياسي برمته؟ هل كانت الأزمات التي ظلّ يرزح تحت وطأتها المواطنون، منذ تحقيق الاستقلال (1956)، ذات منشأ تقنوي خالص، بما كان يعنيه ذلك من حاجة إلى مقاربة تكنوقراطية خالصة أيضاً؟ طبيعي أن تعاتب قواعد «العدالة والتنمية» الأمين العام على النتائج الانتخابية الصادمة. كما أن من الطبيعي أن تُرفع في وجه هذا الأمين العام بطاقة الاستقالة. ولكن، هل كان العثماني يتحمّل وحده الفشل الذريع في الانتخابات؟ ألم يكن الأمر يتعلق بمسألة وقت، بعد الذي وطّأ له بنكيران من سياساتٍ عمومية، أجهزت على الطبقة الوسطى، لصالح لوبيات النفوذ الاقتصادي والمالي؟ ألم يتخلّ الحزب، بقواعده وقياداته، عن أصوله ومرجعياته، لصالح فقه مقاصدي - براغماتي لا حدود له؟

(كاتب مغربي)

عن نهاية درعا والتوافقات الدولية

عمار ديوب

شهران وأكثر أعطتهما درعا لكل المناطق «المحرّرة» في سورية لتستعيد تدفقها الثوري، وكذلك أعطتهما لأريافها الغربية والشرقية، ولكن كل تلك الأطراف صمتت على المقتلة والدمار. المعارضة بمؤسساتها المكرّسة لم تفعل شيئاً كذلك، وجاء تصريح رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، سالم المسلط، أن «الائتلاف» ومؤسسات الثورة سينسحبان من المؤسسات الدولية بعد أكثر من شهرين على الحصار المحكم على درعا البلد كي لا يقول شيئاً. المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام ليست ضمن الاحتمال المذكور أعلاه، ولكنها بدأت تشهد احتجاجاتٍ أوّليّة، مع تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

كما لم تستفد الأطراف المناهضة للنظام من معركة درعا، صمت العالم عمّا يجري، وضمن ذلك الحلف الجديد للغاز (مصر والأردن ولبنان) الذي كَثُرَت نشاطاته، كالمشاركة في مؤتمر بغداد أخيراً، وزيارة وفد لبناني إلى سورية واللقاء بين ممثلي تلك الدول وسورية في عمّان يوم 8 سبتمبر/ أيلول الحالي لإكمال التجهير لخط الغاز، الذي سيمرّ على «جثة» محافظة درعا بأكملها. إذاً تلك الدول لم تستفد من حاجة النظام لهذا الخط للضغط عليه، كي يتصالح مع شعبه بدل الاستمرار بخياره الأمني والعسكري، والتابع لكل من إيران وروسيا. عدم استفادة هذه الدول من هذا الخط يتجاوز هذه النقطة، للضغط على النظام ليخفّف من الدور الإيراني في سورية، والذي ينزع، في كثير من أوجهه، الطابع العربي عن هذا البلد، ويسعى إلى مزيدٍ من التهتك للبنية الاجتماعية، وهناك أيضاً التهجير الواسع للسوريين.

إسرائيل وأميركا بدورهما لم تستغلا الفرصة أعلاه لإجبار روسيا على إبعاد إيران عن «الحدود الإسرائيلية»، حيث تراجعت روسيا من قبل عن تعهداتها، وكذلك النظام. إيران الآن هي المستفيد الأكبر من دحر الثورة في درعا. صحيحٌ أن سيناريو التهجير الديموغرافي لم يتحقق، ولكنها جرّدت المحافظة من السلاح. لدى النظام وإيران استحقاقات أخرى، نراها تتصاعد ضد إدلب، وليس فقط ضد جبل الزاوية، وقد نراها تتجه نحو المناطق التي تسيطر عليها تركيا مباشرة.

أن تصل المعركة إلى إدلب يوضح الخطأ الكبير في عدم استغلال فرصة درعا، لإشعال الجبهات، وبالتالي إبعاد المقتلة والدمار عن إدلب، المنكوبة حالياً بهيئة تحرير الشام، وكذلك لم تنتبه تركيا إلى الخطوة القادمة لروسيا، وتتمثل في «طردها» من إدلب ومناطق سيطرتها المباشرة. السؤال هنا، هل ستقايض تركيا وجودها هناك بشطب قوات سورية الديمقراطية (قسد)، وخروج أميركا من شمال سورية وشرقها، وهل اتفقت أميركا على ذلك مع روسيا؟ هذا غير مستبعد حالياً، ولكن الوصول إلى تلك النقطة يتطلب توافقاتٍ كبرى بين تركيا وروسيا وروسيا وأميركا وتركيا. ستأخذ التوافقات هذه وقتاً ليس قصيراً؛ حيث تطلبت معركة درعا البلد زمناً طويلاً، وهي مدينة محاصرة من كل الجهات، وبسلاح خفيفٍ وبسيط، وبالتالي معركة إدلب أو «قسد» أو تفكيك الفصائل التابعة لتركيا تتطلّب وقتاً أطول. في كل الأحوال، بعكس فرضيتنا أعلاه في هدر الفرص، يمكن أن يكون هناك تنسيق وتوافق أميركي روسي للإجهاز على درعا وربما إدلب و«قسد» أيضاً.

الصمت الإقليمي والدولي عما جرى يقول إن هناك ما يُعدّ لبقية المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. إن وضع إيران الوالغ في الشأن السوري، والدولة والجيش، لا يعطيها عناصر قوة كثيرة؛ فهناك روسيا، والأخيرة لعبت دوراً مركزياً في تخريب الثورة والمناطق المحاصرة وإنهاكها، وعزلها عن بعضها، والإجهاز على الفصائل المقاتلة، وحصرها في مناطق طرفية من سورية منذ إنشاء لقاء أستانة وحكاية مناطق خفض التصعيد والتراجع عنها تدريجياً.

تأتي خطوة سماح أميركا لروسيا بالإجهاز على درعا وتشغيل خط الغاز، وإعفاء الدول المشاركة به من عقوبات قانون قيصر، والضغط على البنك الدولي لتأمين الأموال لتجهيزه، تعبيراً عن تقاربٍ أكبر مع روسيا، والعمل بسياسة الخطوة خطوة. للنظام حصته من هذا الخط، وكذلك يستعيد بعضاً من شرعيته الإقليمية، ولكن ذلك لا يعني إعادة تعويمه، ولا البدء بإعادة الإعمار، كما يتوهم النظام أو تشتهي السلطة في الأردن، حيث كانت تحرّكات ملك الأردن، عبد الله الثاني، في موسكو وواشنطن وبغداد في هذا المنحى. الأردن في أزمة اقتصادية كبيرة، والانفتاح نحو سورية، وفتح خط نصيب، وأيضاً استجرار خط الكهرباء من الأردن وعبر سورية وإلى لبنان، ستكون له فوائد جمّة على الأردن، ولصالح كل الدول المتدخلة بسورية؛ وإن فرض سيطرة النظام على هذه المحافظة والإجهاز على ثورتها يؤدّي إلى ذلك. ولهذا كان الصمت الإقليمي والعالمي، وأمّا الصمت المحلي فتتحمّل مسؤوليته المعارضة الفاشلة منذ 2011.

على السوريين التخلص من الأوهام، حيث هناك تناقض جذري بين الثورات والأنظمة والدول العظمى، أي كان لا بد من الإجهاز على الثورة السورية كي لا تنتصر وتنتقل إلى بلدانٍ كثيرة، وتمّ ذلك عبر مراحل عديدة. والآن بدأت مرحلة النهاية. قوّة الثورة فقط ما أطال بعمرها، وسمح لدولٍ كثيرة بالتدخل والتصارع على أرض سورية، وصولاً إلى اللحظة الراهنة، لحظة أوهام النظام بالانتصار؛ إذاً الأوهام كانت من نصيب المعارضة والنظام معاً. في المرحلة الحالية، يتمّ توظيف النظام، ومعه إيران، من أجل إنهاء الفصائل ومناطق خفض التصعيد، وكذلك منطقة «قسد». أميركا الضامنة لمحافظة درعا من قبل والداعمة بعض فصائل فيها عبر غرفة الموك، والمنسحبة منها، يمكن أن تكرّر الأمر، وتنسحب من شمال سورية. روسيا معنية بتقديم خطوات لصالح الأميركان، تتجسّد في تهميش إيران عسكرياً من سورية، وإحداث تغيير في بنية النظام؛ ويبدأ ذلك عبر المحافظة عليه، مع تغيير في بنيته. هنا ستواجه روسيا مشكلة كبيرة، فكيف ستضمن مصالحها، وقد اعتمدت في توقيع اتفاقياتها على السلطة الحالية بالتحديد؟ لا يمكن للأميركان أو للاتحاد الأوروبي وكثير من الدول التصالح مع النظام الحالي، حيث هناك جملة انتهاكاتٍ ملتصقةٍ به، ومعلومة دولياً؛ إن ضعف النظام بوضعه الراهن هو ما يجعله مستنداً بصورة كلية إلى إيران وروسيا، فليس من معركةٍ خاضها أو يخوضها من دون ذلك العون. ذلك الضعف، وفقدان الشرعية الخارجية والداخلية، واستمرار رفض إعادة الإعمار، يفرض على الدول الأساسية المتدخلة في سورية خيارين: تعويم النظام بصورته الحالية، وهذا مستبعد، وسياسة الخطوة خطوة الأميركية لا تذهب بهذا الاتجاه. أو إحداث تغيير في بنيته، والسؤال كيف ستتحقق هذه الخطوة؟ الخطوة غير محددٍ شكل الاتفاق حولها، ولكن ما جرى، منذ التدخل الروسي وإلى التخلص من درعا، والاتجاه نحو إدلب، كما يظهر من خلال التصعيد أخيراً، يشي بأن هناك سلسلة توافقات بين الدول المتدخلة، وستكون بالضرورة على حساب إيران والنظام المزهو بوهم الانتصار.

> يتمّ توظيف النظام، ومعه إيران، من أجل إنهاء الفصائل ومناطق خفض التصعيد، وكذلك منطقة «قسد»
>
> روسيا معنية بتقديم خطوات لصالح الأميركان، تتجسّد في تهميش إيران عسكرياً من سورية، وإحداث تغيير في بنية النظام

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري**
◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads